التسبيح على كل فرد من افراد الحادث فحسب لو لزم سبق
القديم على جميع ما يصدق عليه الحادث في زمان واحد
فان القديم الكائن على هذه الحالة لا يجوز ان يكون مقارنا
دائما للفرد المنتشر اي فحسب فان الحوادث كما
لا اول لها لا آخر لها فان قدم الافلاك بموادها وصورها
ومطلق حركاتها وقدم مطلق الزمان وقدم العناصر
بموادها وامتناع انعدام القديم يقتضي حدوث
الحوادث دائما على ما مر جوابه فان قلت ان اللازم من
ذلك كون الحوادث مما لا آخر له بمعنى عدم وقوفها عند
حد لا يمكن تجاوزها عنه لا كونها مما لا آخر له بمعنى خروج
جميعها الى الفعل وحصول افرادها الغير المتناهية
في شيء من الازمنة وهذا هو المحوج دون الاول على ما مر جوابه
في عدم تناهي مقدورات الله تعالى وعدم تناهي
مراتب الاعداد قلنا للمتوضح ان يقول على تقدير قدم
العالم وابدية الزمان يكون تلك الحوادث الغير المتناهية
حاصلة بالفعل واقعة في الزمان بمعنى ان كل واحد
من افرادها يكون حاصلا في جزء من تلك الازمنة والحصول
في الزمان اعم من ان يكون على سبيل الاجتماع او على
سبيل التعاقب على ما صرح به الشارح المحقق

المحقق قال السيد الشريف قدس سره ان الماضي من الحركة
موجود في الماضي من الزمان وان لم يكن موجودا في الحاضر و
المستقبل من الزمان وكذا المستقبل من الحركة موجود
في المستقبل من الزمان وان لم يكن موجودا في الماضي
والحاضر من الزمان انتهى والحق ان الممكنات الاستقبالية
المتصفة بالوجود الخارجي متناهية على ما صرح به
الشارح وبينه بيانا واضحا فحسب والدهر
وعاء الزمان وقال بعض المتألهين ان الدهر محيط
بالزمان بمعنى انه لا يوجد جزء من اجزاء الزمان الا وهو مقرون
به ومع ذلك لا يوجد فيه ماض ولا مستقبل ولا قسمة
بوجه بل هو امر وحداني محيط بالازل والابد كل منهما
مقرون بالازل فيه وباعتباره عين الابد فمنه ينجلي عَلِيّ ط
معنى قوله تعالى هو الاول والآخر ويتركون المتجردين
عن جلابيب ابدانهم المنخرطين في سلك المجردات
الى البعيدة
مشاهدين للحوادث الآتية في الزمان النائية فحسب
ثم لا يخفى انه اذا سلم لكم دفع لما يقال ان تجويزهم التسلسل
في الامور المتعاقبة ليس لعدم وجود السلسلة و
لا لامتناع التطبيق فيها بل لعدم جريان المحذور واللازم من
التطبيق فيها وهو تناهي السلسلة على تقدير عدم تناهيها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)